مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 17 عدد: 01 جويلية 2021
العنوان: الاستغلال والتسيير الإداري للماء... ص.ص 736- 751.

الاستغلال والتسيير الاداري للماء ومحكمة المياه في شرق الأندلس خلال العصر الاسلامي

بلقاسم بواشرية
جامعة ابن خلدون تيارت- ملحقة قصر الشلالة
belkace1980@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/01/10؛ تاريخ القبول: 2020/10/26

Exploitation and management of water and water court in eastern Andalusia during the Islamic era.

BELKACEM BOUACHERIA

Abstract: The eastern region of Andalusia especially Valencia, was famous for irrigated-agriculture that relies on irrigation. This has forced the people of the region to strive for access to hydraulic techniques that will lead to the establishment of agricultural activity with abundant production. This is what has already been achieved in the region until some of its cities were known for their titles indicating fertility and development, such as Al Andalus (the city of dust), orchard of Andalusia-(Valencia), and the fertile planting of the paper and others. However, the distribution of water for irrigation of crops was the reason for a discord between farmers. The frequent occurrence of it led to the creation of legal measures and legislation to manage watering, and embodied in a judicial body known as the "Water Court", which is an institution that monitor and implement the laws of irrigation management between the owners and farmers, as well as resolving water disputes over quotas and irrigation roles Thus, it was a "model of legislation on legal and administrative management of irrigation."

Keywords: Eastern Andalusia; Valencia; Water Court; Irrigation; Acequia.

الملخص:

اشتهرت منطقة شرق الأندلس خاصة بلنسية بالزراعة المروية التي تعتمد على الري، وهذا ما فرض على أهل المنطقة الاجتهاد في

الوصول إلى تقنيات هيدرولية من شأنها تعمل على قيام نشاط زراعي ذو انتاج وفير، وهذا ما تحقق فعلا في المنطقة حتى اشتهرت بعض مدنها بألقاب تدل على الخصوبة والنماء، كمطيب الأندلس أو مدينة التراب أو بستان الأندلس- بلنسية- والزرع الخصيب-لورقة- ....وغيرهما، إلا أن توزيع المياه لري المحاصيل كان سببا في اختلاف المزارعين فيما بينهم، هذا الاختلاف ولكثرة وقوعه أدى إلى ايجاد تدابير وتشريعات قانونية لإدارة السقي، وتجسد ذلك في هيئة قضائية عرفت بـ (محكمة المياه)، وهي عبارة عن هيئة مراقبة وتنفيذ قوانين ادارة السقي بين مستحقيها من الملاك والمزارعين، كما تفصل في المنازعات المائية الحاصلة حول الحصص والأدوار السقوية، إذ مثّلت بذلك (أنموذجا للتشريعات المتعلقة بالتدبير القانوني والإداري للسقي).

الكلمات المفتاحية: شرق الأندلس ؛ بلنسية ؛ محكمة المياه؛ الري ؛ الساقية.

مقدمة:

لقد ارتبط الماء بالإنسان منذ الأزل، إذ لا يمكن أن تستمر الحياة في ظل غياب هذا العنصر الحيوي بل هو الحياة كلها، قال تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنَ المَاءِ كُلَّ شَيءٍ حَي}(الآية 30 سورة الأنبياء).

وعليه فمنطقة شرق الأندلس تعتبر أنموذجا جسد تلك العلاقة بين الانسان وهذا العنصر الذي هو الماء، خاصة في فترة العصور الوسطى، فترة الحكم الاسلامي لبلاد الأندلس، ولم يكن اختيار هذه المنطقة كأنموذج للدراسة إلا من أجل إبراز الدور الذي لعبه المسلمون في المنطقة، من خلال حسن استغلالهم للمياه بابتكار وسائل وطرق علمية وهندسية هيدرولية ناجحة جدا في ظل ظروف أوربا الوسيطة، أين كان العلم حكرا على الإكليروس إذ لا يتعدى علمهم باللاهوت والكتاب المقدس فقط دون العلوم التجريبية الأخرى.

لقد أحسن المسلمون استغلال المياه خاصة في المجال الزراعي، لما توصلوا إليه من طرق الري ووسائله، ضف إلى ذلك وضع قوانين عملية بامتياز تضبط توزيع المياه بين الفلاحين بالعدل، ومن يتعدى

حدود ذلك القانون كانت المحكمة الخاصة بذلك-محكمة المياه- الوسيلة الفضلى لإعادة ضبط الأمور إلى نصابها.

وعليه فالإشكالية الرئيسية للموضوع إنما تتمحور حول أنواع الطرق وكيفيات استغلال المياه في شرق الأندلس؟ ونظرا لوقوع الكثير من المنازعات حول هذا العنصر، كيف تم حل تلك المنازعات وما هي سلطة ضبط المياه في المنطقة؟ وإن يكن قد أوجد المسلمون ما يسمى "بمحكمة المياه" ما طبيعة تلك المحكمة وما نظامها وكيف تمارس سلطتها لضبط تسيير المياه خاصة مياه الري؟

أولا- استغلال المياه:

لقد فرض تنوع الأراضي الزراعية بين البعلية وأرض السقيا، على أصحاب الأراضي اللجوء إلى عملية الري والسقي التي تقوم على توفر المياه سواءً كانت الأنهار والوديان والعيون المنتشرة هنا وهناك، أو الآبار والسواقي التي أوجدها المزارعون، وقد تمايزت مختلف جهات منطقة الدراسة عن بعضها البعض من حيث الترتيبات الادارية لتوزيع المياه والري والسقاية، فالمناطق المتوفرة على الأنهار كان بها التوزيع على نطاق واسع كبلنسية ومرسية، أما المناطق التي كانت تكثر بها العيون والينابيع مثل إلش ولقنت كان بها التوزيع أقل كثافة وبالطرق البسيطة في غالب الأحيان عن طريق الأقنية، وعلى الجملة كان بالمنطقة دوائر سقوية تباينت بين الكبرى والمتوسطة والصغرى.

1- أنظمة الري الكبرى:

وهذه بدورها تقوم على المنشآت الكبرى احداها طبيعية متمثلة في الأنهار وأحواضها، وأخريين كانت يد الانسان عاملا مهما في انشائهما ألا وهما القنوات الكبرى والسدود(بنحمادة سعيد ،2007م: 48).

فأما الأحواض النهرية والتي غالبا ما كانت الأنهار في حد ذاتها سببا في تخصيب تربة السهول الممتدة على ضفافها (بنحمادة سعيد ،2007م: 49)، ولما كانت هذه الأخيرة تتوفر بها كميات كبيرة من المياه، صار لزاما الوصول إلى تقنيات تعمل على استخراج تلك المياه بنسبة تغطي احتياجات النشاط الزراعي، ومن هنا وجدت القنوات الكبرى والسدود، بل أقيمت على أنهار الوادي الأبيض وإبرة وشقر أو

غيرها، أعداد لا تحصى من النواعير(العذري، دتا: 18)، كانت هذه الوسائل تتركز عند أطراف الأنهار حتى يتم استخراج المياه ومن ثم توزيعها إلى مختلف الجهات، فالحميري لما تحدث عن نهر لورقة مثلا، قال بأن له "مجريان أحدهما أعلى من الثاني، فإذا أحتيج إلى السقي به عولي بالسداد حتى يرقى المجرى الأعلى فَيُسقى به". ثم ضيف بأن "على هذا النهر نواعير في مواضع مختلفة تسقى بها البساتين، ويخرج منه الجداول العظيمة، يسقي الجدول عشرة فراسخ وأكثر..." (الحميري، 1408هـ-1988م: 172)، ما كان يقصد في كلامه حسب ما ذهب إليه صاحب كتاب "لغز الماء في الأندلس" (جاه شريف عبد الرحمن،1435هـ-2014م)، سوى أن هذا السد هو "قنطرة أسكابة" La contraparada، وأما الجدولين أو القناتين فهما الساقيتان المعروفتان بالقناة الجوفية La Aljufia أو ساقية الشمال و"القبلة المرسية" La Alquibla أو ساقية الجنوب، وهما على التوالي من ضفتي النهر الأبيض "نهر شقورة" (جاه شريف عبد الرحمن،1435هـ-2014م: 131)، وبالتالي كانتا تلك الساقيتان أساس الري في المنطقة، ونظرا لميزة الطول الغالبة على بعض السواقي والذي يصل أحيانا إلى 28 ميلا كما هو الحال بالنسبة لساقية أورويلة التي تربط بينها وبين كاترال Catral ، كانت تتفرع عنهما مجموعة من السواقي الصغيرة ومنها تتفرع مصارف التي تكون منها قنوات السقاية(جاه شريف عبد الرحمن،1435هـ-2014م: 132).

وأما السدود "فهي أحد مصطلحات التقنية التي تعكس التأثير الأندلسي في التكنولوجيا الهيدرولية لاسبانيا المسيحية، ورغم اختلاف ألفاظها بين azud أو azut أو açut فكلها ترجع إلى أصلها العربي المذكور" (بنحمادة سعيد ،2007م: 52) ، وتكمن وظيفتها في توفير الحماية من الفياضانات الناشئة عن ارتفاع منسوب مياه الأنهار، بالإضافة إلى إدارة النواعير والأرحاء (بنحمادة سعيد ،2007م: 53) ، كما تختلف السدود بين سدود التخزين والاحتفاظ بالمياه لمدة معينة تستعمل عند الاحتياج وبين سدود تحويل المياه عند مباشرة عملية السقي، إلا أن أغلبها كان مصمما لتحويل مياه التيار أكثر منها لتخزين الماء (جاه شريف عبد الرحمن،1435هـ-2014م: 161).

ومن أهم الأنهار التي تتواجد بها السدود في منطقة الدراسة نجد نهر توريا (أنظر تعليق رقم 1)، حيث اشتمل على ثمانية سدود، وأشهرها سد ميستيلا Mestélla الذي بلغ طوله 240 قدما وارتفاعه 7 أقدام وعرضه 5.4 قدما وسمك قاعدته 18 قدما، وجانبه الداخلي الملاصق للماء عمودي والخارجي مدرج، أما مادة بنائه الأساسية فكانت الحجارة (بنحمادة سعيد ،2007م: 53)، ما كان هذا السد إلا أنموذجا من السدود الثمانية الباقية، والتي على ما يبدو مشتركة في مادة البناء الحجرية، ولم يمنع ذلك من استعمال القوائم الخشبية كركائز للبناء الذي يمتد في قاع النهر لمسافة 15 قدما تقريبا، وإذا أضيفت له تلك القوائم صار العمق يتراوح ما بين 20 و25 قدما، لم يكن هذا الانشاء وفق ذلك التصميم إلا لطبيعة ذلك النهر الذي يبلغ فيضانه أحيانا 20 قدما (ر. هيل دونالد ، 2004م: 215).

إلى جانب هذا المثال التقني في تصريف مياه الأنهار، هناك أيضا في مرسية والتي احتوى نهرها على سد أوريهويلا، وقد تم بناءً على طبيعة هذا النهر(نهر شقورة segura) الذي يجري في قناة عميقة، ومن ثم كان الحل للري من مائه إقامة سد واحد فقط بخلاف ما رأينا من نهر توريا الذي كان يتطلب عددا كبيرا من السدود، ولذلك تم اختيار موقعا مناسبا يجمع بين أعلى النهر والبعد بدرجة كافية عن مصعده عند مستوى أعلى من المنطقة المراد ريها، بالإضافة إلى اعتبار آخر يتعلق بطول ومسار قنوات الإمداد، أما من حيث أطواله، فقد بلغ الجسم الرئيس 420 قدما، والارتفاع 25 قدما، والسمك عند القاعدة لمسافة تبلغ ثلاثة أرباع طوله 160 قدما، ينقص إلى 125 قدما للربع الباقي(ر. هيل دونالد ، 2004م: 216، 217).

وبالتالي فقد أفاد المسلمون في منطقة الدراسة من السدود باعتبارها مصادر للطاقة المائية من خلال تشغيل الطواحين وآلات رفع المياه(ر. هيل دونالد ، 2004م: 216، 217)، مثل الدواليب أو النواعير وتكون مقسّمة إلى أجزاء مستقلة تقوم برفع الماء من جدول وتفرغه في قناة مرتفعة(غليك توماس ف، 2007م: 1355).

2- أنظمة الري المتوسطة والصغرى:

ويستعمل هذا النظام في عملية الري التقنيات المتوسطة الأحجام والصغرى مثل الينابيع وخزانات المياه والنواعير والخطارات... وغيرها، وقد ميّز الباحث غليك بين نظامين من الحجم المتوسط، قال بأن الأول يتألف من ينبوع وخزانين للمياه وقنوات، حيث كان هذا النظام يروي حوالي 09 هكتارات مثلا في احدى القرى، أما الثاني فكانت تستعمل فيه العيون دون الاستغناء عن سدود التخزين والتي منها يتم توزيع المياه إلى المناطق المروية(غليك توماس ف، 2007م: 1355)، بالإضافة إلى الصهاريج والأحواض لتوفير المياه بكميات كبيرة، خاصة عند زراعة بعض المحاصيل التي تتطلب مزيدا من الماء كنبات الحناء مثلا، حيث يتم انشاء هذه الخزانات وفق دراسات هندسية تراعى فيها نسبة انحدار السطوح التي تقام عليها حتى يكون ضخ الماء بسهولة لري المحاصيل(بنحمادة سعيد ،2007م: 58).

لقد كان هذا النوع من الأنظمة منتشرا في أغلب جهات منطقة الشرق، بل وُجد في منطقة بني البوفار في جزيرة ميورقة mallorca التي عرفت هي الأخرى مساحاتها المروية والتي قدرت بحوالي 60 هكتارا، عملية السقي بواسطة قناة يتم توزيعها في خزانات أو صهاريج ذات نوعين مكشوف ومغطى، ومنها يتم إيصال المياه لري البساتين والحقول في نوبات أسبوعية، والملاحظ من خلال بعض الدراسات أن التوزيع بالأدوار الأسبوعية، إنما هي عادة يمنية جنوبي الجزيرة العربية وتركزت في هذه المنطقة أكثر إبان حكم بني غانية في أواخر القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي(غليك توماس ف، 2007م: 1356).

أما نظام الري الأصغر فغالبا ما كان مشاعا في المزارع الأسرية المروية بواسطة ناعورة تشتغل بقدرة الحيوان أو خطارات تستلزم جهدا يدويا وتكاليف مالية ما، ويكون المصدر الأساسي للماء في هذه الحالات في الكثير من الأحيان الآبار، وبعض منها تشق لها أنفاق أفقية وعمودية، ونظرا للاستعمال الكثيف للناعورات اشتهرت المنطقة خاصة بلنسية بهذه الصناعة التي كان الانتاج منها في السنة يبلغ آلاف الوحدات، ويعود استعمال هذه الأخيرة على مزرعة الأسرة بالوفرة في انتاجها(غليك توماس ف، 2007م: 1358، 1359)، هذا إذا كانت تتوفر

على كميات كبيرة من المياه خاصة إذا استعملت عند الأنهار، أما المناطق التي تتميز بتذبذب مواردها المائية فإن الدورة السقوية بها لا توفر حاجة المزروعات الأساسية من كمية الماء المطلوبة، وبالتالي لها تأثير مباشر على انتاجها ما يجعلها زراعة معاشية مقلالة (بنحمادة سعيد ،2007م: 56).

إن الوصول إلى فنيّات الري والسقيا في المنطقة لم تكن وليدة الظرف فحسب، بل يعود ذلك لمعرفة العرب وبراعتهم في فن الغراسة والفلاحة، فقد استوحوا الكثير من النظم الزراعية من بلاد اليمن وأرض السواد، هذا كله بعد ما استعملوا بعض ما خلّفه الرومان والقوط في هذا المجال، فقد عملوا على تطويره باستكمال نقص أو إبداع في كل جديد، كما أوجدوا نظام المصارف والقنوات الذي من شأنه يقوم بري البساتين والحدائق وتزويد السكان بمياه الشرب، بل إنهم توصلوا إلى بعض الطرق لقياس منسوب المياه أو ما يعرف بهندسة الري، وبالإضافة إلى إقامة السواقي التي أبدعوا في إنشائها (أبو مصطفى، دتا: 257)، حتى وإن انكر بعض المستشرقين أي إبداع عربي في هذا المجال(.كولان ج.س، 1980م: 100).

وإلى جانب تعدد وسائل الري في المنطقة حسب مصادر المياه، بين شق القنوات وحفر المصارف وإقامة النواعير والسواقي، كان هناك ما يعرف باسم "الريافة" وهي كلمة مشتقة من الريف والذي هو ما قارب الماء من الأرض والجمع أرياف، إذ يتم الكشف عن المياه الباطنية بالطرق المعروفة كالفراسة في شم التراب أو السماع بالأذن أو البحث عن أنواع معينة من النباتات يكون الماء تحتها، وهذا ما فرض استخدام وسائل هندسية معينة لرفع الماء إلى السطح أو ما يعرف "بعلم الريافة" وهو حسب رأي حاجي خليفة: "العلم الذي يعرف به كيفية استنباط الماء من الأرض بواسطة الآمارات الدالة على وجوده فيعرف بعده وقربه بشم التراب أو بالنبابتات فيه أو بحركة حيوان"(حاجي خليفة، دتا : 939)، إضافة إلى هذا فقد ابتكر أهل المنطقة وسيلة الري بواسطة الجِرَار الصغيرة المثبتة بجذوع الأشجار أو ما يعرف بـ"السقي بالتنقيط"، ويبقى أبرز مثال على الإبداع العربي في هندسة الري هو تقسيم مياه الأنهار، وذلك بتوزيعها عبر جداول

وسواقي لري البساتين بطريقة عادلة تقوم على التناوب بين جميع المزارعين تحت إشراف الهيئة المذكورة لاحقا-محكمة المياه- والتي تعود جذورها إلى وكالة الساقية زمن الفتيان العامريين مبارك ومظفر قبل توليهما إمارة بلنسية في القرن 05هـ/ 11م (العذري، دتا: 83).

ثانيا - التسيير الاداري للماء ومحكمة المياه:

اشتهرت منطقة شرق الأندلس خاصة بلنسية بالزراعة المروية التي تعتمد على الري، وهذا ما فرض على أهل المنطقة الاجتهاد في الوصول إلى تقنيات هيدرولية من شأنها تعمل على قيام نشاط زراعي ذو انتاج وفير، وهذا ما تحقق فعلا في المنطقة حتى اشتهرت بعض مدنها بألقاب تدل على الخصوبة والنماء، كمطيب الأندلس أو مدينة التراب أو بستان الأندلس- بلنسية-، والزرع الخصيب-لورقة- ....وغيرهما. إلا أن توزيع المياه لري المحاصيل كان سببا في اختلاف المزارعين فيما بينهم، هذا الاختلاف ولكثرة وقوعه أدى إلى ايجاد تدابير وتشريعات قانونية لإدارة السقي، وتجسد ذلك في هيئة قضائية عرفت بـ "محكمة المياه".

لقد تعدد موظفي الادارة الأميرية التي تسهر على تنفيذ القوانين في المحيط الزراعي للمدن الأندلسية خاصة في منطقة الدراسة، منها "محكمة مياه مرج بلنسية" و"مجلس الرجال الصالحين للأراضي البستانية بمرسية" وكلاهما مؤسستان مؤلفتان من مزارعين شرفاء وذوي صيت طيب(جاه شريف عبد الرحمن،1435هـ-2014م: 154).

1- الخصومات والمنازعات:

كان توزيع المياه في منطقة الدراسة على الفلاحين يتم عن طريق ما يعرف "بالنوبة" أو "المناوبة" وهذه من اجتهاد أهل المنطقة حتى يتحقق العدل في الانتفاع بحق الماء بين الجميع، ورغم ذلك فكثيرا ما كانت تقع المنازعات بين المزراعين حول كمية الماء أو الدور، ويظهر ذلك من خلال تلك الشكاوى التي كانت تتضمن سرقة الماء في وقت قِلّتِهِ مثلا أو عدم احترام النوبة أو الدور، ضف إلى ذلك شكاوى حول عدم تنظيف السواقي من الأعشاب وبقايا النباتات المتناثرة على حافة السواقي وفي داخلها، وقد تكون الشكاوى بصاحب الساقية في حالة عدم قيامه بواجبه(جاه شريف عبد الرحمن،1435هـ-2014م: 154).

2- محكمة المياه:

وهي عبارة عن هيئة مراقبة وتنفيذ قوانين ادارة السقي بين مستحقيها من الملاك والمزارعين، كما تفصل في المنازعات المائية الحاصلة حول الحصص والأدوار السقوية، إذ مثّلت بذلك "أنموذجا للتشريعات المتعلقة بالتدبير القانوني والإداري للسقي"(بنحمادة سعيد، 2007م: 41).

وعليه فإن هذا الجهاز القضائي تطلب هو الآخر موظفين يسهرون على مراقبة وتنفيذ القوانين، ولعل المتتبع لهيئة هذه المحكمة يكتشف أنها تتألف من ثمانية قضاة، وهؤلاء هم وكلاء السواقي الثمانية وهم المسؤولون عن توزيع الماء على المستفيدين، ويتم اختيارهم من بين "المزارعين الشرفاء ذوي الصيت الطيّب"(جاه شريف عبد الرحمن،1435هـ-2014م: 154)، الذين لهم خبرة في الممارسة الزراعية جعلتهم متخصصين في هذا المجال يعرفون دواخله وتفاصيله وأساليب الحيل والمخادعات فيه، لم يكن تحديد عدد القضاة الثمانية في بلنسية إلا لكون هذه المدينة قد اتخذت من حوض نهرها "توريا"، منطقة زراعية بامتياز، وذلك بإقامة قنوات أو جداول السقي الكبرى الثمانية التي تتفرع عن هذا النهر، وهي: مونكادة Moncada، وترموس Tormos، ومستالة Mestalla أو ميستيلا Mestélla، ورسكانة Rescana، وكوارت Cuart، ومسلاتة Mislata، وفبارة Fabara نسبة للقبيلة البربرية هوارة، وروبلة Rovella. وتبلغ مساحة الأراضي التي ترويها هذه الجداول حوالي 9227 هكتارا (بنحمادة سعيد، 2007م: 41)، كما كان لكل ساقية من هذه السواقي مسؤول عنها يعرف بـ"صاحب الساقية" El zabacequia أو موزع الماء.

كانت المحكمة تعقد جلستها كل خميس من الأسبوع عند منتصف النهار أمام باب المسجد الجامع في بلنسية، وكان يترأسها أحد القضاة الثمانية بمساعدة بعض الموثقين ذوي النزاهة والكفاءة، أما المسائل التي يجب النظر فيها غالبا ما كانت حول عدم احترام المزارعين للحصص الزمنية أو تلويث المياه وتبذيرها، حيث يتم استدعاء المتهم شفهيا مرتين والثالثة تحرر مذكرة كتابية، فإن لم تكن الاستجابة بحضوره كان الحكم عليه غيابيا، ومن بين الاجراءات التي تدل على

نزاهة الأحكام القضائية، أن الجلسة الخاصة بمنازعات الضفة اليسرى يشرف عليها قاض من الضفة اليمنى، وفيما يخص الأخيرة فإن الجلسة يشرف عليها نائب الرئيس الذي ينتمي للضفة اليسرى، أما الأحكام الصادرة فكانت في الغالب غرامات مالية، وفي حال رفض المحكوم عليه ذلك فإنه يحرم من الماء حتى يخضع للأمر (بنحمادة سعيد، 2007م: 42، 43).

3- موظفو محكمة المياه:

أ- قاضي المياه: وهو المختص بالقضايا المتعلقة بالمياه.

ب- أمين المياه: وهو موظف برتبة أدنى من رتبة القاضي، حيث يراقب الأراضي السقوية الأصغر – وشخصية الأمين هذه هو اسم عربي، ويعني انه من "أهل الثقة" أو هو "المستأمن"، حيث وجدت هذه الوظيفة في قشتالة وفي بلنسية، وقد انتقل مضمون الكلمة بين المدن الأندلسية ، كما هو الحال في مدينة إلش وذلك في عبارة el fiel del agua أو "المستأمن على الماء"(جاه شريف عبد الرحمن،1435هـ-2014م: 154).

ج- صاحب الساقية أو موزع الماء: وكان يخضع لسلطة القاضي الذي كان يدير القضاء العادي، وإن كانت له بعض الإستقلالية، وكان يعين من قبل الوالي أو مباشرة من الأمير شأنه كشأن "صاحب السوق" أو "صاحب المدينة"، ومن مهامه:

- حل العديد من النزاعات بين أصحاب الحق في الري.
- الحرص على توزيع المياه بالقسط ونظافة المياه واستمرار جريانها.
- ضبط احترام الأدوار السقوية بين المزارعين، حيث يمنع بذلك سرقة الماء أو التفاوت في الأدوار.
- تنظيف وإزالة الأوراق الجافة من السواقي.
- يفرض على أصحاب الحق في الساقية اصلاح خلل السواقي وترميم الجسور التي فوقها.

وكانت أحكامه وقراراته شفهية وأحيانا يفرض غرامات مالية معينة تأديبا للمخالفين.

الخاتمة:

- إن المتتبع لطرق وتقنيات توزيع المياه في منطقة الدراسة خاصة على الأراضي الزراعية، يتأكد لا محالة من جهود المسلمين المعتبرة في تطوير التقنيات والهندسة الهيدرولية، بحيث يلمس تلك النقلة النوعية التي أحدثوها في هذا المجال، وذلك من خلال ما توصلوا إليه من وسائل انعكس مردودها على الانتاج الزراعي الذي أصبحت تتوفر عليه المنطقة، ما عمل من جهة أخرى على تنشيط كلا النشاطين الأخريين كالصناعة والتجارة.
- لقد كان لعبارة "الأزمة تلد الهمة" محل من الوجود في المنطقة مجال الدراسة، وذلك من خلال تلك المنازعات التي كثيرا ما كانت تقع بين المزارعين من أجل حق الانتفاع بالماء لري المحاصيل الزراعية، ما أوجد جهازا قضائيا صارما عمل على ضبط توزيع المياه وتحقيق العدالة في الانتفاع بهذه المادة.
- الملاحظ على جهاز محكمة المياه هو ذلك التنظيم القضائي المحكم حتى وإن كان موظفو هذه المحكمة يتم تعيينهم مباشرة من طرف حاكم البلدة أو من طرف الأمير في حد ذاته، فهو ذا طبيعة شعبية أكثر منها طبيعة حكومية.

ملاحق:

الملحق 1- أسماء الأماكن المرتبطة بالماء: (جاه شريف عبد الرحمن، 1435 هـ-2014م: 184)**:**

أرض سقوية بمنحدر التل	Albatera	القادوس	Alcadoz	القناة	Alcanà
البركة	Alberca	الحمّـــة	Alhama	البحيرة	Albufera
البحيرة	Albufera	الجبّ	Aljibe	حوض صغير	Alfabia(اسم جبل)
تصغير البحيرة	Albufereta	النواعير	Anorias	الشّـط	Axat (اسم

					حقل)
تصغير البركة	Alburec a	عين	Ayna		
السّدّ	Azut(اسم ساقية)				

في أليكانتيه Alicante في البسيطة Albacete في ميورقة Mallorca

*** في مرسية Mourcia * في المرية Almeria: * في بلنسية Vaencia**

البركة	Alberca	البحيرة	Albojair a	البحيرة	Albufe ra
البُضيض، الماء القليل	Albudeite	الخابية	Alhabia	عدوة النهر	Aledua
البُحيرة	Albufera	الحمّـــة	Alhama	معصرة الزيتون	Almàse ra(moli no)
تصغير قنطرة(جسر)	Alicantara illa	تصغير الحمّة	Alhamill a	برج السدّ	Burjass ot
الحمّـــة	Alhama	الناعورة	Anoria	وادي السواقي	Guada sequie

					s
الناعورة	La Nora	تصغير الناعورة	Norela	الوادي الأسود	Guadasuar
		ناعورة	Noria(اسم قرية)		

الملحق 2- مصطلحات حول علم المياه في شرق الأندلس"(جاه شريف عبد الرحمن: 1435هـ-2014م: 178):

السانية Acena	طاحونة داخل النهر(آلة لاستخراج الماء)
الساقية Acequia	حفرة أو قناة تقاد من خلالها مياه الري
الدّور Ador	في "غانديا"(بلنسية)، دور الماء
البراعة Albala	في "أليكاتيه"، قسيمة مزاد مياه الري
البالوعة Albbellon	مجرى، مصرف للمياه
من القنطرة Alcantarilla	قناة في الطريق، وكذلك قناة جوفية لجمع وتصريف مياه المطر أو الصرف
الكرّاز Alcarraza	جرّة من الخزف النفّاذ الذي يتيح رشح الماء، وتبريد ذلك الذي يوجد بالداخل
الكوبة Alcubilla	خزّان الماء
الفائضة Alfaida	فيضان النهر لتدفق مياه المد

الفك Alfaque	رصيف رملي عند مصب النهر
الفرضة Alfardon	مساهمة مفروضة من أجل استغلال المياه
الجباب Aljibe	بئر أو خزّان
الجفينة Aljofaina	إناء للماء
المخزن Almahacén	في"لورقة"(مرسية)، ماء الري الذي يوزّع للاستعمال الجماعي
المِرَشَّة Almarraja almarraza	آنية من الزجاج بها ثقوب، تستعمل للرش أو للري
المنهر Almaenara	شق يساق من خلاله الماء الفائض من السواقي إلى النهر
المأجلة Almijara	خزّان
القصارة Alquézar	قَطع ينجز في مياه النهر لاستعمالها في الري
القادوس Arcaduz	دلو أو إناء للنّاعورة
الثّقب Atabe	فتحة تترك في بعض القنوات لإخراج الماء المنحبس فيها
التّنّور Atanor	نبع، قناة لسوق الماء. (كذلك فرن محفور في الأرض)
السّرب Azarbe	قناة للتصريف تجمع المياه الميتة من البوابات

السّدّ Azuda/azud	ناعورة وكذلك سد التحويل
الثُّمن Azumbre	في إلش وأليكانته مقياس للماء
القناة Canal	قناة "جوفية" للماء
الدُّولة Dula	في إلش وبلنسية دور الماء
الشّريك Jarique	في لورقة "مرسية"، اشتراك عدة حصص للماء الذي اشتري في مزاد، للحصول على دفق أكبر للري
مرج Merancho	في مرسية، ساقية للصرف لتفريغ المياه
النّاعورة Noria	عجلة رافعة للماء
الرّملة Rambla	أرض رملية تفرغ فيها مياه النهر الفائضة أو مياه الأمطار الغزيرة
تحويلة Tahuilla	في مرسية وأورويلة تشير إلى مقياس للأرض. وفي لورقة هي مقياس للماء يعادل ساعة من التزود بالصبيب

قائمة المراجع:

1- الحميري،محمد عبد المنعم، (1408هـ-1988م)، الروض المعطار في خبر الأقطار، ط2، بيروت لبنان، مطابع هيدلبرغ.

2- العذري، أحمد بن أنس، (دتا)، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار، مدريد، منشورات معهد الدراسات الإسلامية.

3- أبو مصطفى كمال السيد، (دتا)، تاريخ مدينة بلنسية الأندلسية في العصر الإسلامي (95هـ-495هـ/714م-1102)-دراسة في التاريخ السياسي والحضاري،دط، الإسكندرية مركز الإسكندرية للكتاب.

4- إلهامي محمد، محكمة المياه في بلنسية، مجلة الوعي الاسلامي، الكويت، مقال ضمن الموقع الالكتروني للمجلة www.alwaei.gov.kw

5- بنحمادة سعيد، (2007م)، الماء والانسان في الأندلس خلال القرنين 7هـ و8هـ/13م و14م- إسهام في دراسة المجال والمجتمع والذهنيات، ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.

6- جاه شريف عبد الرحمن، (1435هـ-2014م)، لغز الماء في الأندلس، ط1، الامارات العربية المتحدة، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة.

7- حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله،(دتا)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دط، بيروت لبنان، دار إحياء التراث العربي.

8- دونالد ر. هيل،(2004م)، العلوم والهندسة في الحضارة الاسلامية، عالم المعرفة، مطابع السياسة، العدد305، الكويت، ص.ص 220-237.

9- غليك توماس ف، (1994م)، التكنولوجيا الهدرولية في الأندلس،(الجيوسي سلمى الخضراء)، الحضارة العربية، ج2، ط1، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

10- كولان ج.س،(1980م)، الأندلس، ط1، بيروت، دار الكتاب.

للإحالة على هذا المقال:

- بلقاسم بواشرية، (2021)، «الاستغلال والتسيير الإداري للماء ومحكمة المياه في شرق الأندلس خلال العصر الإسلامي». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: 01، جويلية 2021، ص. ص 736- 751.